المعهد التونســـــي للدراسات الاستراتيجية
INSTITUT TUNISIEN DES ÉTUDES STRATÉGIQUES
ITES

الأمن الغذائي لتونس

وخطة العمل في أفق 2035

التوجّهات الاستراتيجيّة

المعهد التونســـــي للدراسات الاستراتيجية
INSTITUT TUNISIEN DES ÉTUDES STRATÉGIQUES
I T E S

الأمن الغذائي لتونس

وخطة العمل في أفق 2035

التوجّهات الاستراتيجيّة

ITES

الأمن الغذائي لتونس
وخطة العمل
في أفق 2035

التوجّهات
الاستراتيجيّة

دراسة مرفوعة إلى

سامي عناية

سيادة رئيس الجمهورية التونسية

قيس سعيد

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
INSTITUT TUNISIEN DES ÉTUDES STRATÉGIQUES
ITES

الأمن الغذائي لتونس وخطة العمل في أفق 2035

التوجّهات الاستراتيجيّة

جانفي
2024

تمّ إعداد هذه الدراسة من قبل :

السيد نور الدين العقربي

السيد مجيد شعبان

السيدة روضة خالدي

السيد محمد جنيدي عبد الرزاق

ترجمة :

السيدة أميمة السائحي

I. الرؤية والهدف الأسمى

الرؤية الشاملة لأمن تونس الغذائي في أفق 2035:

نحو بناء نظام غذائي جامع ومستدام ومتجدّد، يكون قادرا على مقاومة الصّدمات والتغيّرات المناخيّة، مع الحدّ من التبعيّة للخارج قدر الإمكان.

في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للبلاد في أفق 2035 يتمثّل الهدف الرئيسي في:

ضمان الأمن الغذائي المستدام من خلال توفير مستدام للإمدادات الغذائيّة وتقليص الاعتماد على الواردات، والحرص على وصول الغذاء إلى كافّة الفئات المجتمعيّة على نحو منصف، والترويج لنمط غذائي صحّي وبناء نظام غذائي صامد.

ينقسم هذا الهدف الشامل إلى أربعة أهداف إستراتيجيّة:

- ضمان توفّر مستدام للغذاء وتقليص الاعتماد على الواردات.
- إرساء الانصاف في النفاذ إلى المنتجات الغذائية.
- الترويج لنمط غذائي صحي مع تخفيض معدّلات الهدر الغذائي.
- بناء نظام غذائي قادر على التكيّف والصّمود في وجه الأزمات ومواجهة كلّ ما يترتّب عن التّغيرات المناخيّة.

II. المتطلبات الأساسيّة للتنفيذ الناجح

تتطلب الأهداف المذكورة سابقا تلبية الشروط الأساسية التالية:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي والقدرة على تعبئة موارد تمويل مستدامة
- بلوغ درجة مثلى من سلطة الدولة والالتزام والدعم السياسي
- تحسين الحوكمة العامة والقطاعية
- انخراط جميع المتدخلين في إحداث التغييرات المخطط لها
- قيادة عالية الجودة قادرة على تحقيق التحوّلات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسّسيّة بنجاح.

III. خطة العمل في أفق 2035

تتقسم الأهداف الاستراتيجية للأمن الغذائي في أفق 2035 إلى توجّهات استراتيجيّة تتفرّع عنها إجراءات عمليّة.

وتجدر الإشارة إلى أن خطة العمل المقترحة تتجاوز المفهوم الضيّق للأمن الغذائي بل تأخذ في الاعتبار مسألة السّيادة الغذائيّة، وقبول التغيير اجتماعيًا، وتنفيذ التدابير الموصى بها لتعزيز الصمود في مواجهة المخاطر والأزمات والتّكيّف مع التغيّرات المناخيّة والكوارث الطبيعية.

1. خطة العمل فيما يخصّ الهدف الاستراتيجي الأوّل « ضمان توفّر مستدام للغذاء وتقليص الاعتماد على الواردات»

من أجل ضمان توفّر مستدام للغذاء في أفق 2035، ينبغي اتخاذ إجراءات بشأن تعديل السياسة الغذائية اعتمادا على رؤية واضحة حتى تستجيب إلى الأولويات المشتركة والمتداخلة وكذلك التركيز على ديمومة عرض المنتجات الغذائيّة.

التوجّه الإستراتيجي 1.1: إرساء سياسة غذائيّة موحدّة بين كلّ القطاعات وتنفيذها بما يتماشى مع التحدّيات الجديدة للأمن الغذائي.

من البديهيّ أن الأمن الغذائي يمثّل تحدّيا متعدّد الأوجه، ونظرًا إلى غياب سياسة غذائية موحّدة بين كلّ القطاعات ووجود استراتيجيّات متعدّدة ومنفصلة فمن الضروريّ اعتماد مقاربة جديدة لكسر الحواجز التي جعلت هذه السياسات مفكّكة ومتناقضة في الكثير من الأحيان.

إنّ تنفيذ هذه المقاربة الجديدة يكتسي أهميّةً بالغةً، بل يُعدّ شرطًا أساسيًا مسبقا سيساهم في إرساء رؤية واضحة ومشتركة للأمن الغذائي. ولتنفيذ هذه المقاربة نوصي بالإجراءات ذات الأولوية التّالية:

الإجراء التنفيذي رقم 1

إنشاء هيكل مؤسّساتي أفقي يعلو هيكليّا الوزارات ويكون مسؤولا عن الأمن الغذائي. سيسهر هذا الهيكل على تطوير

السياسة الغذائيّة الجديدة وتنفيذها عبر تنسيق أفقي وعمودي فعّال مع المتدخّلين مع تقييمها وتعديلها دوريًّا وفقًا للرّؤية الاستراتيجية للدّولة والظروف المحيطة. يجب أن يُنشئ هذا الهيكل نظامًا للتنسيق من أجل تحقيق أقصى قدرٍ من التفاعل بين المتدخّلين (جهاتٍ عموميّة أو خاصّة) في مجال الأمن الغذائي، وينبغي أن يتمّ تمكينه من منظومة متابعة وتقييم ومساءلة. ويتضمّن الهيكل مجموعات عمل تتكوّن من صنّاع القرار والخبراء الفنيّين.

يمكن إنشاء هذا الهيكل المؤسّساتي وإلحاقه برئاسة الحكومة أو رئاسة الجمهورية ويكون مكلّفا بملف الأمن الغذائي ويتولّى على وجه الخصوص المهام التّالية:

- تقييم وضع الأمن الغذائي في تونس والتحدّيات المستقبليّة دوريّا.
- ضمان يقظة مستمرّة لأسواق المواد الأوليّة والمنتجات الأساسيّة مع مواكبة التقنيات الحديثة والتقدّم العلمي في إدارة الموارد الطبيعيّة ومكافحة تغيّر المناخ.
- ضبط سياسات الأمن الغذائي مع مراعاة الترابط بين مكوّناته.
- تنسيق العمل بين مختلف الوزارات والهياكل المعنيّة بالأمن الغذائي.
- دراسة خطّة العمل التي ستنفّذها الوزارات في إطار الاستراتيجيّة الوطنيّة ومراقبتها وتقييم آثارها.
- استشراف التحدّيات واقتراح التدابير المناسبة لاستباق حدوث صدمات أو أزمات من أجل تعزيز قدرة النظام الغذائي على الصمود.
- التنسيق مع مجلس الأمن القومي وإعلامه دوريّا حول وضع الأمن الغذائي.

يمكن تعزيز هذا الهيكل من خلال لجنة وزاريّة للأمن الغذائي تتألّف من خبراء إداريين ومستقلّين رفيعي المستوى ينتمون إلى الوزارات والمجالات التالية: التجارة، البيئة وتغيّر المناخ، الماء، الفلاحة، الصّناعة، الصحّة، البحث العلمي، السّياحة، الطّاقة، الداخليّة، الشؤون الاجتماعيّة، العدل، الدّفاع الوطني، الشؤون الخارجيّة، الماليّة،

الجيوستراتيجيا (المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية) كما يمكن لرئيس اللجنة الوزارية للأمن الغذائي دعوة أي شخص يرى أن وجوده مفيد للمشاركة في أعمال اللجان الداخلية بموجب خبرته وكفاءته.

الإجراء التنفيذي رقم 2

إعداد وتنفيذ سياسة غذائيّة متعدّدة القطاعات استنادا إلى نهج تنفيذي متكامل (نهج تكاملي بين الطاقة والمياه والفلاحة والصحّة)، مع التركيز على تحديد أولويّات مشتركة لتحقيق الترابط والتوازن بين:

- سلامة الغذاء.
- الجودة الغذائية وصحة المواطن.
- تحسين استغلال الموارد الطبيعية (المياه، التربة، الطاقة، إلخ).
- سلاسل القيمة الجهويّة والإقليمية التي تعزّز قدرة النّظم الغذائيّة على الصّمود على المستوى الجهوي والمحلّي، (إذ يساهم دعم وتعزيز الاقتصاد الفلاحي الإقليمي والجهوي والمحلي في التركيز على الإنتاج الوطني ممّا سيقلّص الاعتماد على الواردات ويزيد من فرص العمل ومستوى الدّخل والاستثمارات).

التوجّه الإستراتيجي 2.1: تحسين الإنتاج والإنتاجيّة الفلاحيّة

لا يمكن ضمان توفّر الغذاء إلاّ من خلال إنتاج فلاحي كاف وانتاجيّة متوافقة مع إمكانيّات القطاع الفلاحي الفعليّة. تتضمّن الاجراءات الموصى بها ما يلي:

الاجراء التنفيذي رقم 1

مراجعة الأهداف والخيارات في تحديد سلاسل القيمة الاستراتيجية التي يجب التركيز عليها (الزراعات الكبرى واللحوم الحمراء وإنتاج الألبان وزراعة البطاطا) من منظور التحديات الجديدة للأمن الغذائي.

مقترحات توضيحيّة وأهداف لتنفيذ هذا الإجراء التنفيذي:

أ) زيادة الإنتاج الفلاحي عموما، وخاصة المنتجات الأساسية (الحبوب 4.1٪ في السنة والبطاطا 1.6٪ والحليب 2.96٪).

ب) تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب والحليب واللحوم الحمراء ودعم إنتاجها. بالنسبة للقمح الصلب، بما أنّ

الـواردات لا تمثّـل سـوى 20٪ في المتوسـط مـن الاحتياجـات، فـإنّ الاكتفـاء الذاتـي قابـل للتّحقيـق بنحـو كبيـر في أفـق 2025 مـع إنتـاج يبلـغ 12 مليـون قنطـار، إذا ارتفعت الانتاجيّة لكل هكتار من 18 قنطار/للهكتار إلى 28 قنطار/ للهكتار، مـن خـلال مجموعـة مـن الإجـراءات منهـا:

- زيـادة مسـاحات زراعـة القمـح الصّلـب مـع العلـم أنّـه مـن الممكـن زيـادة المسـاحة الإجماليّـة لزراعـة الحبـوب مـن 560.000 هكتـار إلـى 800.000 هكتـار.
- استخدام البذور عالية الجودة و المقاومـة للشـحّ المائـي و الأمـراض.

بالنسـبة إلـى الحليـب، لطالمـا غطّـى الإنتـاج المحلّـي جميـع الاحتياجـات المحليّـة تقريبًـا، ولكـن الاضطرابـات التـي شـهدتها السّـوق الدوليّـة فيمـا يتعلّـق بأعـلاف الحيوانـات، أثّـرت سـلبا علـى تلبيـة الطلـب.

لكـي يتحقّـق الاكتفـاء الذاتـي مـن انتـاج الحليـب في سـنة 2025 بمقـدار 600 مليـون لتـر (حليـب الشـرب) ينبغـي القيـام بمـا يلـي:

- مراجعة سياسـة أسـعار الحليب بهـدف تغطيـة تكاليـف الإنتـاج وضمـان هامـش ربـح مقبـول للمنتجين وتحرير أسـعار البيـع للمسـتهلك تدريجيًّـا.
- زيـادة عـدد المواشـي الأصيلـة مـن السـلالات النقيّـة ذات الانتاجيّـة العاليـة في المناطـق ذات الإمكانـات الإنتاجيّـة المرتفعـة.
- تطويـر معـدّل معالجـة الحليـب تدريجيًّـا ليصـل إلـى 97٪ عـن طريـق الحـدّ مـن دوائـر التجميـع الموازيـة وتحديـث وحـدات المعالجـة التقليديّـة.

بالنسـبة إلـى اللحـوم الحمـراء، فـإن الاكتفـاء الذاتـي قابـل للتحقيـق بتطويـر الإنتـاج بـ 1.6٪ سـنويًا. بهـذا المعـدل، سـيكون الإنتـاج 160 ألـف طـن في أفـق 2035 مـن خـلال:

- زيادة أعداد إناث الماشية بنسبة 1٪ سنويا.

بالنسـبة إلـى قطاعَـيْ الحليـب

واللّحوم، نقترح أيضًا التّدابير التّالية:

- تطوير إنتاج الأعلاف وتكثيفها من خلال توفير بذور علفيّة عالية الجودة بأسعار معقولة وميسّرة لجميع الفلاحين، وزيادة تدريجيّة في المساحات من 310.000 هكتار إلى 380.000 هكتار في أفق 2035 (بما في ذلك 10.000 هكتار بالريّ باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة) والوصول إلى إنتاجيّة قدرها 5.5 مليون طن وتطوير محاصيل البقول العلفية خاصّة (الفاصوليا بمختلف أنواعها) ونباتات الأعلاف (الفصّة).
- تطوير مصادر علفيّة بديلة للمنتجات المستوردة وتكون مقاومة لتغيّر المناخ والشحّ المائي من خلال تثمين فواضل المحاصيل (التمور والزيتون) والفواضل الصّناعية في علف الماشية.
- الحدّ من احتكار واردات الأعلاف من خلال تشجيع المنافسة وتنظيمها.

الإجراء التنفيذي رقم 2

التحضير الجيّد لمواسم الزّراعات من خلال تيسير وصول جميع الفلّاحين إلى المواد الضروريّة (مثل الأسمدة الفوسفاتيّة والنيتروجينيّة والبذور...) وتعزيز المساندة والدّعم الميداني.

الإجراء التنفيذي رقم 3

اعتماد تقنيات فلاحيّة أكثر تكيّفًا مع التغيّرات المناخيّة (كتدوير الزّراعات..) لمختلف هياكل الإنتاج (الصّغيرة والمتوسّطة والكبيرة) وأنظمة الإنتاج (الحبوب، الأشجار المثمرة...)، وإدخال تقنيات جديدة وتعزيز استخدامها من قبل الفلاحين.

الإجراء التنفيذي رقم 4

استكمال خارطة الإنتاج الفلاحي من أجل إعادة التّعريف بالمناطق الفلاحيّة واستثمار إمكاناتها على نحو أفضل وتعزيز سلاسل القيمة الجهويّةً وتثمين الخبرات المحليّة.

الإجراء التنفيذي رقم 5

الاستفادة الأفضل من الأراضي الدّوليّة من خلال تعزيز جاهزيّتها وتخصيص

جزء منها للزّراعات ذات الأولويّة وفقًا لخاصيّاتها، مع تشجيعات خاصة لتنميتها المستدامة.

الإجراء التنفيذي رقم 6

إعداد خطّة متكاملة فيما يخصّ مساهمة الصّحراء التونسيّة في تعزيز الإنتاج الفلاحي المستدام.

الإجراء التنفيذي رقم 7

التشجيع على إنتاج البذور المحليّة الأكثر تكيّفا مع الوسط البيئي التونسي والحرص على تسويقها واستخدامها من أجل الحدّ من الاعتماد على المصادر الخارجيّة خاصّة وأنّها ذات إنتاجيّة عالية ومقاومة للجفاف والأمراض. ويمكن أن تساهم الأراضي الدوليّة في الجهد الوطني لضمان إنتاج هذه البذور المحليّة.

الإجراء التنفيذي رقم 8

تحسين إنتاجيّة الصّيد البحري وزيادة الإنتاج السّمكي من خلال مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني ومواءمته مع الترتيبات الدوليّة، وتعزيز مراقبة الصّيد غير المشروع وتشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية بطرق مسؤولة واستخدام تقنيات التكيف مع تغيّرات المناخ ودعم الصّيد البحري التقليدي.

الإجراء التنفيذي رقم 9

تعزيز الإرشاد الفلاحي من خلال مساهمة أكثر نجاعة للهياكل الجهويّة والمحليّة لتقديم النصح والمشورة ونقل الابتكارات ومتابعتها وضمان التّعاون مع المستشارين الفلاحيّين الخواص في إطار عقود برامج.

الإجراء التنفيذي رقم 10

وضع استراتيجية خاصّة لتحسين ظروف اليد العاملة في القطاع الفلاحي وتنظيمها، وخاصة بالنسبة إلى النساء الريفيّات.

التوجه الإستراتيجي 3.1: تعزيز البحث والابتكار في سبيل تحقيق الأمن الغذائي

إن تثمين الإنجازات البحثية وتعزيز مكتسبات الابتكار سيمكّنان من المساهمة بفعاليّة في تنمية الأمن الغذائي، من خلال الاجراءات التنفيذية التالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

تحديد الأولويّات بوضوح في مجالات البحث العلمي والتطوير والإبتكار، من خلال تعزيز البحث التطبيقي متعدد التخصّصات لتلبية حاجيّات الجهات الفاعلة في النظام الغذائي على أفضل وجه.

الاجراء التنفيذي رقم 2

الترفيع في الميزانيّة المخصّصة للبحث والتجديد (1.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتطوير الشركات الناشئة في مجال الأنشطة الابتكاريّة المرتبطة بالأمن الغذائي، وتعزيز تنويع مصادر التمويل (التعاون متعدد الأطراف، والشراكة بين القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني).

الاجراء التنفيذي رقم 3

تعزيز التنسيق بين الهياكل البحثيّة من أجل استخدام الميزانيات بشكل أفضل، وتجنّب تداخل البرامج وتعزيز التعاون مع الهياكل الأخرى وجهات الاتصال والمهنيين والمجتمع المدني لنشر النتائج وتبادل المعطيات البحثيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 4

وضع نظام لمتابعة البرامج البحثية وتقييمها بناءً على مؤشرات التأثير على الأمن الغذائي.

الاجراء التنفيذي رقم 5

وضع خطّة متابعة وتنفيذها لتثمين التّجارب المبتكرة والاعتماد عليها في تطوير ودعم التحوّل الذكيّ للنّظام الغذائي.

التوجه الإستراتيجي 4.1: إعادة تحديد دور الدولة في النّظام الغذائي

لعبت الدولة دوراً هاماً في تطوير النظام الغذائي الوطني وتعزيزه بهدف ضمان الأمن الغذائي للسكّان. ومع ذلك، فإن السّياق الاقتصادي الجديد وتكرار الأزمات الخارجيّة يستدعي إعادة تنظيم تدخّل الدولة وتموقعها في كل القطاعات الفلاحيّة والغذائيّة. وترد أدناه الاجراءات التنفيذيّة المقترحة في هذا المستوى.

الاجراء التنفيذي رقم 1

ينبغي أن تقوم الدولة بدور التّنظيم

والتّعديل الاستراتيجي للنّظام الغذائي من خلال:

- وضع مخطّط تدريجي لتحرير المنتوجات الفلاحيّة والغذائيّة وفق جدول زمني مع تنفيذ إجراءات مصاحبة وأنشطة إعلاميّة واتصاليّة. وفي هذا المستوى، من الأصلح أن تقلّص الدّولة من دورها فيما يتعلّق بالمنتوجات الغذائية الفلاحيّة غير الاستراتيجيّة مثل الشّاي والقهوة والسكّر، فمن غير المعقول اليوم أن تواصل الدّولة في توريد ودعم هذه الموادّ لفائدة الصّناعيّين.
- القيام بدور المتابعة واليقظة لمنع اضطراب تزويد السّوق والتدخّل عند الضّرورة للحفاظ على استقرارها.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تعزيز الدّور الرّقابي للدّولة على مستوى حلقات التّخزين والتّوزيع للقطاعات الفلاحيّة والغذائيّة من خلال اللّجوء إلى الرّقمنة ومكافحة المضاربة والحدّ من الاقتصاد الموازي وانتهازيّة الوسطاء.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تحديد دور الدّولة فيما يتعلّق بالتدخّل في التجارة الخارجيّة للمواد الغذائيّة (خاصّة الاستباق، والمتابعة، والرّقابة، والشّراءات الظرفيّة ...).

الاجراء التنفيذي رقم 4

التدخّل لمراجعة أسعار بعض المنتوجات الأساسيّة في حالة حدوث أزمة ودعم القدرة الشرائية للفئات المحرومة عندما يكون هناك تضخم متواصل ولا يمكن السيطرة عليه.

التوجّه الإستراتيجي 5.1 : الحدّ من التبعيّة للأسواق الخارجيّة فيما يتعلق بالإمداد الغذائي

في أعقاب الصّدمات والأزمات الأخيرة، أصبحت المنظومة الغذائيّة ضعيفة وفي تبعيّة متزايدة للأسواق الدوليّة. وللحدّ من هذه التبعيّة ينبغي اعتماد الإجراءات التنفيذيّة التّالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

تحسين استشراف الصّدمات والأزمات المستقبليّة واستباق تطوّرات الأسواق الدوليّة التي تحصل منها تونس على

مستلزماتها من خلال نظام يقظة متطوّر (رصد البيانات والمعلومات الميدانيّة عبر السفارات) واعتماد مقاربات استشرافيّة لتقليص المخاطر والتضخّم المستورد. ويتطلب ذلك تطوير أدوات التصرّف في المخاطر ونشر ثقافة إستباق المخاطر للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار على الفئات السكانية الأكثر ضعفا واستغلال المعلومات التي يتمّ جمعها بشكل منهجيّ في الاستراتيجيّات الوطنيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

خفض فاتورة الاستيراد من خلال التخطيط على مدى عدّة سنوات ومراقبة عمليّات الشّراء في السّوق الدوليّة دوريّا والاستشراف المستمرّ لتقلّبات الأسعار وإعادة النّظر في الاتفاقيّات الثنائيّة مع بعض البلدان التي يشوبها خلل في التّوازن على حساب مصالح الدّولة التونسيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

- الحدّ من تشتت الواردات الغذائيّة من المنتوجات الاستراتيجيّة (على مستوى الدواوين الثلاثة: الحبوب والزيت والتجارة) من خلال إنشاء وحدة شراء وتموين مركزيّة تحت إشراف وزارة التجارة. ومن المفترض أن يؤدي ذلك إلى تحسين التخطيط والقدرة على التفاوض وإدارة العمليّات الماليّة والدفوعات.

الاجراء التنفيذي رقم 4

التوجه نحو تخلّي الدّولة تدريجيّا عن استيراد المواد الغذائية غير الاستراتيجيّة (الشاي والقهوة والسكّر والزيوت النباتية والأرز ...).

الاجراء التنفيذي رقم 5

تنويع مصادر توريد المنتوجات الغذائيّة الاستراتيجيّة من خلال تحديث وتيسير شروط الاستيراد دون المسّ بالشروط الفنيّة والصحيّة للمنتجات.

الاجراء التنفيذي رقم 6

وضع إجراءات مبسّطة لاستيراد المنتوجات الأساسيّة (من خلال تبسيط اجراءات الصّفقات العموميّة الحاليّة) ليتمّ تفعيلها في حالة حدوث أزمات خطيرة تهدّد الأمن الغذائي للتونسيين.

التوجه الإستراتيجي 6.1 : تحسين مسالك التخزين والتوزيع والظروف اللوجستيّة

مكّنت أزمة الكوفيد 19 وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتهما من استيعاب مدى أهميّة العمل على تحسين أداء مسالك التخزين والتوزيع لضمان استمرار الامدادات الغذائيّة للمواطنين في ظروف جيدة.

وفي هذا السياق، نوصي بالاجراءات التالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

تمكين كل ولاية من أسواق (الجملة والبلديّة) ومسالخ مناسبة (من حيث السّعة والسّلامة والنظافة والتنظيم) وتحسين الأسواق الموجودة فعليّا وتطوير البنية التحتيّة للنقل من خلال إعادة تأهيل الأصول الموجودة وتطوير شبكة الطّرقات لفكّ عزلة المناطق الدّاخلية من أجل استعادة مستوى مؤشر الأداء اللّوجستي لسنة 2012 (3.17 مقابل 2.57 سنة 2018 ممّا أدّى إلى تصنيف تونس في المرتبة 105 من أصل 160 دولة) وتحسين مؤشر الاتصال للنقل البحري الذي يشهد تراجعا مستمرّا (من 10.06 سنة 2011 إلى 5.5 سنة 2022 إذ يحتلّ ميناء رادس المركز 232 من أصل 370 ميناء).

الاجراء التنفيذي رقم 2

تعزيز مراقبة شروط النظافة أثناء نقل وتخزين المنتجات الغذائية، بما يتوافق مع المعايير الدولية. ويتضمن ذلك مراجعة الإطار القانوني لعمليات التخزين ومسالك التوزيع بشكل عام (التجميع والنقل)، ومواءمة كافة النصوص المجزّأة، وحظر الممارسات الاحتكاريّة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

إرساء منصّات رقميّة ورقمنة سلاسل التخزين والتوزيع لتعزيز شفافيّة المعاملات التجاريّة وضمان جودة المنتج والحدّ من نشاط المضاربين. ويجب تكوين الجهات المسؤولة عن التخزين والتوزيع على استخدام هذه المنصّات في معاملاتها مع الحرص على إلتزامها بالقانون.

الاجراء التنفيذي رقم 4

تحسين التوزيع الجغرافي لمستودعات تخزين الحبوب (خاصة بالقرب من مناطق الإنتاج) وتشجيع القطاع

الخاص على تحديث وإنشاء بنية تحتيّة أكثر نجاعة وشفافيّة لتخزين المنتجات الأخرى (الفواكه والخضروات).

الاجراء التنفيذي رقم 5

تكثيف نقاط البيع المباشرة من المنتج الى المستهلك والتي تهدف إلى تحسين دخل الفلاحين وضمان أسعار معقولة للمستهلكين المحليّين وتطوير مسالك تسويق قصيرة.

التوجه الإستراتيجي 7.1: تحسين شروط الوصول إلى التمويل وتوفير التأمين وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وصناعة المواد الغذائيّة

الاجراء التنفيذي رقم 1

تسهيل حصول روّاد الأعمال الشباب في المجال الفلاحي على التمويل لإنشاء جيل جديد من المنتجين أو تكوين تجمّعات من المنتجين (من خلال مراجعة شروط منح القروض، وتمويل رأس المال المتداول في السنوات الأولى، وتوفير الحماية الاجتماعية، ومنح القروض الصغيرة، وتيسير النفاذ إلى منصات السوق الرقمية وغيرها...). يجب أن يكون لسياسة القروض الصغيرة غرض غير ربحي، مما يتطلب تخفيض أسعار الفائدة بهدف تغطية التكاليف للمنتفعين وزيادة فرص الحصول على إعادة التمويل.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تشجيع وتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو الفلاحة والصّيد البحري (زيادة حصّتها في القطاع الفلاحي بنسبة 13٪) ووضع تمويل خاصّ ونظام ضمان ائتماني يتلاءم مع الفلاحة العائليّة صغيرة النطاق، مع الاستلهام من التجارب الأجنبيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

جعل الاشتراك في نظام التأمين ضد الأزمات والكوارث إلزاميّا مع مراجعة هذا النظام بهدف تسهيله وتوسيع نطاقه.

التوجه الإستراتيجي 8.1: الحدّ من نسب هدر المواد الغذائيّة وإعادة تدوير النفايات الغذائية وتثمينها

إنّ هدر الأغذية يُعتبر مظهرًا من مظاهر عدم فاعليّة النظام الغذائي

وعدم استدامته، ومن المهمّ الحدّ منه في أفق 2035 من خلال الاجراءات التالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

وضع آلية لجمع البيانات وتقييم الخسائر ورصدها على مدى المسالك اللوجستيّة، وخاصة على المستوى الفلاحي (خاصة في مرحلة ما بعد الحصاد) وصناعة المواد الغذائيّة وتزويدها بالاستثمار المناسب واعتماد مؤشرات قيس واضحة وشاملة لاتخاذ القرار فيما يتعلّق بالحلول القابلة للتنفيذ لتخفيض الخسائر ونسب الهدر ويتطلّب ذلك أيضًا تطوير منصّة رقميّة للنّفاذ إلى معلومات موثوقة وكاملة وحديثة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

وضع ميثاق وطني وتوقيعه للحدّ من هدر المنتجات الغذائيّة وتلفها تلزم مختلف الجهات المعنيّة بالأمن الغذائي، مما يؤدي إلى وضع خطة عمل (بناء القدرات، التّوعية، الاتصال، تعزيز الاستثمار والابتكار، وما إلى ذلك).

الاجراء التنفيذي 3

إرساء نظام لإدارة المعرفة (Knowledge Management) ونشر الممارسات الجيدة فيما يتعلّق بالحدّ من الهدر الغذائيّ وإعادة استغلال النّفايات والمنتجات الثانويّة.

2. خطة العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي رقم 2 «ضمان الوصول المنصف إلى المنتجات الغذائيّة»

إن عدم التمكّن من الوصول الكلّي والمنصف إلى المنتوجات الغذائية يضرّ بشكل خطير بالأمن الغذائي للسّكان. ومن أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، تم التوصّل إلى ثلاثة توجّهات استراتيجيّة.

1.2: التوجه الإستراتيجي ضمان الوصول الاقتصادي إلى المنتوجات الغذائيّة

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي تمّ اعتماد ثلاثة إجراءات تنفيذيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 1

قياس مدى وصول الناس إلى الغذاء من خلال أدوات القيس والتقييم المبتكرة (مقياس الوصول إلى الأمن الغذائي للأسرة، ودرجة التنوّع الغذائي للأسرة، ومؤشر استراتيجية التكيّف...) وتمكين صنّاع القرار والهياكل المعنيّة من الإطّلاع على هذه المؤشّرات.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تكييف القدرة الشرائية مع التغيّرات في أسعار المواد الغذائية على نحو عادل، استنادا إلى منهجيّة شفّافة ومتّفق عليها.

الاجراء التنفيذي رقم 3

مراجعة آليات الحماية الاجتماعية الحالية لتحقيق المزيد من المرونة والاستهداف الأفضل والاستدامة من أجل مساعدة الفئات الضعيفة من السّكّان على مواجهة غياب الأمن الغذائي.

التوجه الإستراتيجي 2.2: تقليل عدد الوسطاء والمسالك غير المنظّمة

إنّ الاستنتاج الذي تمّ التوصّل إليه بعد سنة 2011 يشير إلى أن القطاع غير المنظّم ارتفع من 30٪ إلى 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تواطأت بعض أجهزة الدولة في ذلك بتبنّيها نهجا متساهلاً فيما يتعلق بجميع الأنشطة غير الرسمية، سواءً على مستوى المناطق الحدودية (ليبيا والجزائر) أو داخل البلاد وفي المدن الكبرى. وفي هذا الصّدد نقترح اعتماد التدابير التالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

فهم وتقييم أفضل للنّظام غير الرسمي (الجهات الفاعلة، السلاسل، الشبكات، الممارسات، نقاط القوة والضعف، إلخ) وتأثيره على الأمن الغذائي من أجل وضع استراتيجيّة لمكافحة هذا القطاع تقوم على الدّفع نحو إدماج الجهات الفاعلة غير الرسمية في النظام الرسمي من خلال تدابير ضريبية وماليّة مناسبة.

ينبغي أوّلاً وقبل كلّ شيء وضع خطة عمل وتنفيذها تتضمّن وضع نظام

للباعث الحرّ للمشروع مع تبسيط الإجراءات الإدارية فيما يتعلّق ببعث النشاط أو إيقافه، والاعفاء من مسك المحاسبة، وعدم وجوب التسجيل في السّجلّ الوطني للمؤسسات، مع إتاحة إمكانية إصدار فواتير للعملاء (دون الأداء على القيمة المضافة) ثم ينبغي إنشاء برنامج لتشجيعهم من خلال توفير المعلومات والتدريب في مجال ممارسة الأعمال وتقديم الدعم والمتابعة وأخيراً إجراء تقييم للممارسة من أجل تصحيح أي نقائص محتملة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تعزيز الرقابة على المسالك الرسمية وتعاملاتها مع الدوائر غير الرسمية بتطبيق صارم للقانون.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تقييم هوامش الربح للمتدخّلين في سلاسل التوزيع ووضع خطة تصحيح لتحقيق الانصاف وتخفيض الأسعار للمستهلك.

الاجراء التنفيذي رقم 4

تشجيع التجّار في أسواق الجملة على تقديم خدمات عالية الجودة من خلال إبرام عقود امتياز متعددة السنوات، مع إعادة النظر في الطريقة الحاليّة لخلاص المزوّدين التي تعتمد على الاقتطاعات من حجم المبيعات.

3.2: التوجّه الإستراتيجي تحسين نظام دعم الاستهلاك

تشير الدّراسات المتعددة التي أجريت على الصندوق الوطني للدّعم إلى العديد من التّوصيات التي تدعو أساسا إلى إصلاح نظام الدّعم بهدف السّيطرة على تضخّم حجم التعويضات وتخفيف عبئها على ميزانية الدولة مع خلق موارد ماليّة إضافيّة للأسر المحتاجة. وفيما يخصّ استراتيجية 2035، تم اقتراح العديد من الاجراءات العمليّة:

الاجراء التنفيذي رقم 1

مع الحفاظ على النظام الحالي لدعم الأسر، يجب تبنّي رؤية جديدة للدعم على أساس التوزيع العادل للثّروة. وتتمثل فلسفة الدعم في مساعدة الأسر على تلبية احتياجاتهم بأسعار معقولة. ويجب في هذا الإطار أن لا يشمل الدّعم المنتجات فحسب، بل يشمل أماكن الاستهلاك أيضًا بصفة

يتغيّر فيها سعر المنتوجات المدعّمة بحسب مكان استهلاكها (المنزل أو المطعم أو النزل..) ويتمّ وضع نظام ديناميكي لاختبار تأثير هذه السياسة ومراقبتها وتقييمها.

ويقترح إعتماد آلية ضريبيّة أو شبه ضريبيّة جديدة ويتم تطبيقها على استهلاك المنتجات المدعّمة من قبل الذين لا يشملهم الدّعم. ستقوم هذه الآلية بتمويل الصندوق الوطني للدّعم. ويتم تحرير بعض المنتجات (القهوة والشاي والأرز وغيرها) للاستيراد ويتولّى المصنّعون أيضًا استيراد احتياجاتهم من السكّر وذلك لتخفيف تدخّل الدولة في استيراد المنتجات المدعّمة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تعويض جزء من دعم المنتجات الأساسية التي تستحوذ عليها المقاهي والمطاعم والفنادق من خلال فرض ضريبة تضامن ثابتة مؤقتًا والتي ستموّل الصندوق الوطني للدّعم وصندوق الحماية الاجتماعية على المدى القصير، إلى حين الانتهاء من إصلاح الصندوق الوطني للتعويض.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تصميم وتنفيذ خطة اتصاليّة بشأن الإجراءات التنفيذيّة الموصى بها من أجل استباق ظاهرة مقاومة التغيير من عامة الناس والتشجيع على ترشيد الاستهلاك.

3. خطة العمل للهدف الاستراتيجي رقم 3 : « تعزيز نمط غذائي صحّي ومنخفض في معدّل الهدر»

تُعتبر التغذية عالية الجودة ركيزةً أساسيّةً للأمن الغذائي

التوجّه الإستراتيجي 3 .1: الحدّ من انتشار الأمراض غير المعدية المرتبطة بالنظام الغذائي

من أجل الحدّ من انتشار الأمراض غير المعدية في أفق 2035 ينبغي اتخاذ عدّة اجراءات تنفيذيّة:

الاجراء التنفيذي رقم 1

وضع خطة مراقبة غذائيّة وجمع البيانات من أجل الإبلاغ عن التغييرات الغذائية الضروريّة لتخطيط

الاحتياجات وإجراء التعديلات اللازمة، بما في ذلك متابعة تطور الاستهلاك الغذائي وتأثيره في انتشار الأمراض غير المعدية، وخاصّة السمنة وفقر الدم وتأخّر النمو.

الاجراء التنفيذي رقم 2

اعتماد الممارسات العالميّة الجيّدة (مستويات الملح والسكر، والتصنيف، والشهادات، الخ)، ومراجعة التشريعات لجعلها أقرب إلى المعايير العالميّة، وإقامة آليّة لدعم الجهات الفاعلة المعنية وحوافز مالية مستهدفة بالإضافة إلى الرقابة الميدانيّة، لا سيما فيما يتعلق بتصنيف المنتجات.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تعزيز جودة المنتوجات الغذائيّة من خلال اعتماد علامات الجودة خاصة على المنتوجات التقليديّة التونسيّة والأنماط الاستهلاكيّة المتوسطيّة وما إلى ذلك. وتشجيع مصنّعي المنتوجات الغذائيّة وأصحاب المطاعم على اعتمادها.

الاجراء التنفيذي رقم 4

الترويج للاستهلاك الغذائي المتنوّع والصحّي وذلك استنادا إلى منافع المنتوجات والخصوصيّات الجهوية والمحلّية من خلال بناء نظام اتصال وتوعية مبتكر يستفيد منه المستهلكون.

التوجه الإستراتيجي 2.3: الحدّ من التبذير الغذائي في المنازل والمطاعم والمقاهي والفنادق.

يُقوّض التبذير الغذائي استدامة النظم الغذائية. وفي تونس، تتفاقم هذه الظاهرة خاصة بالنسبة للمنتجات المدعّمة، مثل الخبز ومشتقات الحبوب، والتي يتم استيراد أغلبها. لذا يجب أن يكون ترشيد الاستهلاك في قلب اهتماماتنا لتقليص فاتورة توريد المنتجات المستهلكة على نطاق واسع والحفاظ على ديمومة منظومة دعمها.

وللحدّ من هدر الطعام، نوصي باتخاذ الإجراءات التنفيذيّة التالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

إصدار بيانات حول مسألة التبذير الغذائي (النّطاق والحجم والأسباب والخ) وتحديثها.

الاجراء التنفيذي رقم 2

إطلاق برنامج تعليم وبناء القدرات في

مجال مكافحة التبذير وزيادة الوعي بين الأطراف المعنيّة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

وضع إطار تنظيمي وتعاوني في المساحات التجاريّة الكبرى ومصنّعي المواد الغذائيّة ومكونات المجتمع المدني وأصحاب المطاعم والفنادق من أجل استرجاع آلي للمنتجات الغذائية غير المستهلكة لصالح بنك وطني للغذاء والنّسيج الجمعيّاتي النّاشط في مجال توزيع المواد الغذائية لفائدة الفئات الضعيفة. ويمكن أن تلعب الشركات الناشئة في هذا الإطار دورًا مهمًا من خلال وضع منصّات تتكيّف مع جمع وتوزيع المنتجات المسترجعة (على سبيل المثال، الغذاء غير المستهلك في المطاعم والفنادق يمكن استخدامه لإطعام السكان الضعفاء).

الاجراء التنفيذي رقم 4

تثمين النفايات والفواضل الغذائية في إطار الاقتصاد الدائري.

الاجراء التنفيذي رقم 5

تعديل أحجام المنتوجات الغذائيّة للحدّ من التبذير.

4. خطة العمل للهدف الاستراتيجي رقم 4 «اعتماد نظام غذائي صامد يمكنه استباقّ والأزمات والتّأقلم مع المتغيرات المناخية»

يعاني النظّام الغذائي في تونس من صعوبات عديدة بسبب تأثير التغيّرات المناخيّة والأزمات الخارجية على غرار الحرب في أوكرانيا. ولتعزيز القدرة الشاملة للنظام الغذائي على الصمود، نقترح خمسة توجّهات استراتيجيّة:

1.4: التوجّه الإستراتيجي الحفاظ على الأراضي الفلاحيّة:

تشكّل الأرض دعامة الإنتاج الفلاحي والتشغيل في المناطق الريفيّة ويعتبر التّصرف الجيّد في أصول الأراضي محدّدا لإنتاجيتها، لذا نوصي باتخاذ بالإجراءات التّالية:

الاجراء التنفيذي رقم 1

مراجعة نصوص القانون العقاري وتكييفها في إتّجاه تبسيطها، ورقمنة الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية الأراضي ومنح الحوافز الضريبية المناسبة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

وضع نظام لرصد الأراضي غير المستغَلّة ومراقبتها (خاصة التي يستحوذ عليها الأفراد) والتي تمثّل نقصا في دخل البلاد، وابتكار طرق جديدة للتشجيع على استغلال هذه الأراضي على غرار السّياحة البيئيّة، والسياحة الفلاحيّة، والمساكن الريفيّة التي تدعم التنمية الاقتصادية، وتساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعيّة وتتماشى مع المتطلبات الربحيّة والتشغيليّة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تطبيق القانون بصرامة للحفاظ على الأراضي الفلاحيّة من الزحف الحضري وتعزيز النظم الغذائية الحضرية (الزراعة شبه الحضرية).

التوجّه الإستراتيجي 2.4 : الحفاظ على التنوع البيولوجي

تزخر بلادنا بطبيعة غنيّة ومتنوّعة بيولوجيّا: حيوانيّا ونباتيّا. وتحتوي على أنواع عديدة من النظم البيئيّة: الساحليّة، والجبليّة، والصحراويّة، والجُزُر والواحات، والأراضي الرّطبة. وتتعرّض هذه النظم البيئية للتّهديد المتزايد، لذلك من الضّروري وضع تدابير في أفق 2035 لحمايتها من التّدهور.

الاجراء التنفيذي رقم 1

دمج قيم الحفاظ على التنوع البيولوجي في كافة السياسات الوطنية والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي المتكامل على مختلف المستويات والقطاعات ووضع برامج تنفيذيّة مناسبة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

تحسين التصرّف التقليدي وتعزيز المعرفة والقدرات الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارته على نحو مستدام وتوعية جميع الأطراف (المؤسساتية وغير المؤسساتية) بأهميّة التنوع البيولوجي ووظائف النظام البيئي وتبادل الممارسات الجيدة.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تعزيز نظام المتابعة والتقييم الذي تمّ وضعه بالفعل من خلال استخدام مؤشرات جديدة يتمّ مشاركتها بين مختلف القطاعات المعنية بالتنوع البيولوجي.

الاجراء التنفيذي رقم 4

تعزيز دمج التنوّع البيولوجي والخدمات البيئيّة في سلاسل الامداد الغذائي المحلّي، من خلال تشجيع تسويق المنتجات البيئيّة المحليّة.

الاجراء التنفيذي رقم 5

زيادة الاستثمارات في إدارة التنوع البيولوجي بشكل مستدام، خاصة في تربية الأسماك التي ترتبط مباشرة بالممارسات البرية، مما يؤثر على النّظم البيئيّة للمياه العذبة والسواحل.

التوجّه الإستراتيجي 3.4 التكيّف مع الصدمات والتغيّرات المناخيّة

تؤثّر التغيّرات المناخيّة على النظم الغذائية وبالتالي على الأمن الغذائي. وبقدر تزايد الكوارث المناخيّة على غرار الجفاف والفيضانات والحرائق وما إلى ذلك، ينبغي اتخاذ التّدابير المناسبة لمجابهتها والحدّ من تأثيراتها على أمننا الغذائي وذلك كما يلي:

الاجراء التنفيذي رقم 1

تنفيذ سياسة متكاملة ومتماسكة للتكيف مع تغير المناخ على المستوى الوطني والمحلي، مع التركيز على التخطيط والمتابعة والتقييم الدقيق، لا سيما فيما يتعلق بإدارة الموارد المشتركة.

الاجراء التنفيذي رقم 2

إنشاء نظام يقظة فعّال يشمل جميع الأطراف المتدخّلة من أجل استباق الكوارث البيئيّة والأزمات والأوبئة وتعزيز إدارتها (الإنذار المبكر، الرصد الجوّي، التأمين الفلاحي).

الاجراء التنفيذي رقم 3

دعم الزّراعة القادرة على الصمود أمام التغيرات المناخيّة بدءاً بإعادة النّظر في أنظمة الإنتاج ككلّ، عبر تحديد الزراعات التي تستهلك كميّات كبيرة من الماء واتخاذ خيارات استراتيجية بشأن استبدالها، وتشجيع الفلاحة البيئيّة أي تنويع الزّراعات التي تحمي التربة وتحافظ على التنوّع البيولوجي.

الاجراء التنفيذي رقم 4

دعم البحث العلمي في مجال الانحباس الحراري وتغيّر المناخ من أجل تحوّل ذكي للأنظمة الغذائيّة (اللوجستيات الذكية في مواجهة التغيّر المناخي).

الاجراء التنفيذي رقم 5

تحسين قدرات الأطراف المتدخّلة في النظام الغذائي على المستويات الوطنية والجهويّة والمحليّة (الهياكل العموميّة والخاصة والمنظمات غير الحكومية).

الاجراء التنفيذي رقم 6

تثمين المهارات المحلية للفلّاحين وقدراتهم فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ على غرار تقنيات الزراعة وتحكّمهم في أصناف البذور مع التّأكيد على نشر هذه المهارات.

الاجراء التنفيذي رقم 7

تطوير طاقة تخزين المحاصيل على الصّعيدين الجهوي والمحلي عبر استخدام تقنيات التجفيف أو التبريد من أجل استباق النقص المرتبط بتأثيرات تغير المناخ مع الحرص على حسن البرمجة والتخطيط لعملية التخزين.

الاجراء التنفيذي رقم 8

تطوير قدرة السكان في المناطق الريفية على الصمود من خلال شبكات الحماية الاجتماعية للفلّاحين وعمّال الفلاحة وخاصة النساء منهم.

4.4: التوجّه الإستراتيجي التّصرّف المندمج والفعّال للموارد المائية

تتمتع تونس بإمكانات تعبئة تبلغ 4.8 مليار متر مكعب وتُخصّص أكثر من 80٪ منها للقطاع الفلاحي. ويؤدّي تغيّر المناخ إلى انخفاض هطول الأمطار وزيادة معدّلات التبخّر، مما يهدد حجم تعبئة الموارد المائيّة، لذلك ينبغي اتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الشحّ المائي في أفق 2035.

ومن بين التدابير العمليّة التي يمكن أن نقترحها، نذكر ما يلي:

الاجراء التنفيذي رقم 1

باعتماد الدراسات والاستراتيجيات المتاحة، يجب الشروع في تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية المرتبطة بإعادة تأهيل البنية التحتية المتهالكة وصيانتها (السدود والقنوات وغيرها) واللّجوء إلى أساليب حديثة لتعبئة الموارد المائيّة بما في ذلك تحلية مياه البحر بالطاقة الشمسية ومعالجة مياه الصرف الصحي.

الاجراء التنفيذي رقم 2

وضع خطّة عمل وتنفيذها تعنى بتعبئة هبات وتمويلات دوليّة بنسب تفاضليّة لدعم استراتيجيّة المياه الجديدة وذلك بعد إصدار مجلّة المياه.

الاجراء التنفيذي رقم 3

تعزيز تقنيات وأساليب الاستخدام الفلاحي لمياه الصرف الصحّي المعالجة والتشجيع على استعمالها.

الاجراء التنفيذي رقم 4

تعزيز مهارات الفلّاحين وتبادل الخبرات في مجال الزراعة البعليّة وأنظمة الريّ.

الاجراء التنفيذي رقم 5

تشجيع الفلّاحين وتوعيتهم بالممارسات الفلاحيّة المعتمدة على الأصناف المعدّلة التي تستهلك القليل من الماء والتقنيات التي تعمل على تحسين تخزين المياه في التربة (البذر المباشر، زيادة الغطاء النباتي للتربة، وما إلى ذلك).

الاجراء التنفيذي رقم 6

الترخيص بموجب القانون بتسويق البذور المحليّة الأكثر تكيّفا مع التغيّرات المناخيّة والشحّ المائي.

الاجراء التنفيذي رقم 7

تعزيز قدرات مجامع التنمية الفلاحيّة فيما يتعلق بالتصرّف المحلّي في الماء، ودعم تقنيات اقتصاد الماء وصيانة التجهيزات مع ابرام عقود البرامج كل ثلاث سنوات مع وزارة الفلاحة ممّا يسمح بمتابعة الإنجازات في هذا المجال.

الاجراء التنفيذي رقم 8

تعميم استخدام تقنيات الريّ الحديثة لتقليص نسبة ضياع المياه وتوجيه أفضل لمنظومة الريّ باستخدام التكنولوجيات الحديثة. ويتم تعزيز ذلك من خلال استخدام معدات الاقتصاد في الماء، مصحوبة بالحوافز اللازمة والرقابة الصّارمة والمستمرّة (من قبل الدولة بمشاركة المجتمع المدني) للحد من الاستخدام غير المشروع لمياه الريّ والاعتداء على المعدّات.

ونوصي أيضًا بتوعية المواطنين لتقليص استهلاكها المنزلي من المياه، والذي ينبغي ألّا يتجاوز 350 مترًا مكعبًا في السنة لكلّ فرد.

الاجراء التنفيذي رقم 9

إحكام برمجة الزّراعات السقويّة من خلال تحديد الأولويّات وتخطيط الإنتاج، بناءً على تحليل التكاليف والعائدات (البيئية والاجتماعية والاقتصادية...).

الاجراء التنفيذي رقم 10

مراجعة سياسة التصدير للمنتجات الفلاحيّة والغذائيّة مع الأخذ بعين الاعتبار الكميّات المفترض استهلاكها من المياه عند الإنتاج.

التوجّه الإستراتيجي 5.4: وضع نظام حوكمة مبتكر للهياكل العموميّة.

إنّ الحوكمة تضمن الإدارة الفعّالة للرّهانات المرتبطة بالأمن الغذائي للبلاد، إذ أنّ المؤسسات والقواعد والإجراءات تلعب دورًا مهمًا في تنمية الإنتاج الفلاحي المستدام وتعزيز الأمن الغذائي.

ويمكن في هذا الإطار اتخاذ التدابير التالية في أفق 2035:

الاجراء التنفيذي رقم 1

إصلاح نموذج حوكمة المؤسّسات العموميّة قصد مزيد من تحميل المسؤوليّة للمتصرّفين فيها (التصرّف على أساس النتائج) وعبر استبدال نظام الاحتكار بدور تعديل السّوق وإدارة الأزمات.

تعزيز دور مجلس المنافسة وتزويده بالوسائل اللازمة (السلطة) لممارسة مهامّه وتوسيع نطاقها للتحكيم بين المتدخّلين ومكافحة الاحتكار.

الاجراء التنفيذي رقم 2

ضمان حوكمة أفضل للأراضي الدوليّة وتحديد خيارات استراتيجية متماسكة تلبّي أهداف الأمن الغذائي والسيادة من خلال الإدارة الفعّالة على جميع المستويات. من المهم، في الظروف الحالية، إعادة التفكير في فلسفة أراضي الدولة وتوجيهها نحو التنمية المحلية الجهويّة، بجعلها سندا عقاريّا ملائما للنّظام الفلاحي يساهم في الحدّ من التبعيّة الغذائيّة وتتجه أيضًا نحو زراعة منتجات راقية موجّهة

للسّوق المحليّة أو حتى للتصدير وهذا يتطلب:

- تقييم نتائج وأداء هذا القطاع مقارنة بالمستغلات الفلاحية الخاصة والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التصرّف في الضّيعات الفلاحيّة الدوليّة وتطويرها مثل تجربة جمنة.
- تعزيز دور الدولة في الدعم والمساندة في إطار سياسة الأمن الغذائي.
- اتخاذ الخيارات ذات الأولوية (مواصلة تصدير المياه أو الإنتاج لضمان السيادة الغذائية للبلاد).
- إحالة أراضي للفنيين الشباب ولإطارات من وزارة الفلاحة أو الوزارات الأخرى الذين يوافقون على مغادرة العمل مقابل إجراءات لدعمهم وفي إطار عقد برنامج (بناء على مؤشرات دقيقة).
- وضع أطر ترتيبيّة لضمان قدرة المالكين التونسيين أو الأجانب على اتباع نظام فلاحي ملائم للسياسة الوطنية للأمن الغذائي.

الاجراء التنفيذي رقم 3

إنشاء حوكمة غذائية جهويّة ومحليّة تلبي الأهداف الخصوصيّة للأمن الغذائي على هذه المستويات تستجيب لمعايير تنميتها المستدامة، مع التركيز على التشبيك والتعاون في مشاريع جهويّة ومحلية.

الاجراء التنفيذي رقم 4

تحسين حوكمة سلاسل القيمة الاستراتيجية (التنظيم والتمويل والتعاون وشفافية التدفقات والمعاملات) من خلال تحليل الآليات والعمليات والقواعد التي يرتبط من خلالها المنتجون والشركات اقتصاديًّا ببعضهم البعض ومع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى بهدف إزالة المعوقات ورفع التحديات التي تحول دون الأمن الغذائي.

ولا يخفى أن تحسين استدامة النظام الغذائي وتطويره من خلال التدابير المقترحة أعلاه يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد.

ITES

INSTITUT TUNISIEN DES ETUDES STRATEGIQUES

Think tank Tunisien d'envergure par ses aires de recherches diversifiées, l'ITES traite les questions stratégiques sur le devenir du pays dans leurs multiples dimensions. Instrument d'aide à la décision publique, il se positionne de manière singulière au niveau national au cœur des enjeux politiques, économiques et sociaux du pays.

Les travaux de l'Institut visent à mettre l'accent sur les politiques publiques de demain afin de faciliter la prise de décisions en matière de réforme de fond qu'appelle le processus démocratique dans lequel notre pays s'est engagé.

Espace de réflexion pluridisciplinaire, forum d'échange et de débat, l'ITES tend vers une influence globale dédiée au développement, à la coopération ainsi qu'à la promotion d'un engagement actif de la Tunisie sur la scène nationale et internationale.

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
INSTITUT TUNISIEN DES ÉTUDES STRATÉGIQUES
ITES